وثغرات. كما رأى هؤلاء ان التحفظ من القرار ٢٤٢، من قبل الدول العربية ومختلف القوى الوطنية والتقدمية له ما يبرره، أمّا رفض القرار، بالاطلاق، فوجدوه «أمراً غير مقنع»[٢٦].

والحقيقة، ان الجدل العربي العام والجدل الفلسطيني الخاص حول القرار ٢٤٢، واختلاف المواقف بشأنه بين الرفض المطلق والتحفظ والقبول، عكسا ما هو أعمق وهو الجدل حول تحديد هدف العمل الوطني، أهو ازالة آثار العدوان، أي تحرير الارض المحتلة في العام ١٩٦٧، أم هو تحرير فلسطين بكاملها؟ ولما كان الشيوعيون الفلسطينيون، العاملون، آنذاك، تحت راية الحزب الشيوعي الاردني، أيّدوا من قبل وجود دولتين في فلسطين، ولما كان هؤلاء رأوا ان الهدف بعد حرب العام ١٩٦٧ هو ازالة آثار العدوان، فقد كان من المنطق ان يتعاطوا، بايجابية، مع المشروع الدولي للتسوية. وفي المقابل، كانت المنظمات المسلحة، المشكلة من قبل فرقاء وطنيين فلسطينيين وعرب قوميين، ترى ان الهدف هو تحرير فلسطين بكاملها وازالة الدولة الاسرائيلية، فقد كان من المنطقي، أيضاً، ان ترفض القرار ٢٤٢، خصوصاً، لأن هذه المنظمات كانت حديثة التجربة في الساحة، وكانت ما تزال تحمل الكثير من الاوهام حول حجوم القوى العربية، وتغذّي رغبتها بأن تتمكن من استدراج هذه القوى كافة وزجّها في العمل ضد اسرائيل. وما من جانب فلسطيني رفض القرار ٢٤٢ ثمّ مال في مقبل الايام الى التعاطي معه، الاّ مرّ بالتجربة الشاقة التي حررته من الأوهام.

الى جانب مواقف الشيوعيين، هناك موقف آخر انطوى، منذ ذلك الوقت، على شيء من التميّز واشتمل على جانب من البذور الاولى للتطورات اللاحقة، ذلك هو موقف «فتح» من يهود اسرائيل. فقد أصدرت «فتح»، في وقت مبكر من العام ١٩٦٨، بياناً موجهاً الى الرأي العام العالمي، تطرّقت فيه الى رؤيتها لمصير هؤلاء اليهود، جاء فيه ان الفلسطينيين العرب عاشوا على أرض فلسطين كغالبية في البلاد على مدى أربعة آلاف سنة، وذلك جنباً الى جنب مع أقلية يهودية فيها. وتوقّعت «فتح»، في بيانها هذا، ان الوضع مرشح للعودة الى ما كان عليه قبل اغتصاب الصهيونيين لفلسطين، واستشراء روح العداء بين سكانها العرب واليهود. ورأت «فتح» ان فلسطين المحررة ستعود الى أصحابها، وعندها «ستبدأ حقبة جديدة يعيش الفلسطينيون العرب واليهود، مرة ثانية، بانسجام»[٢٧]. وفي واحد من أحاديثه المبكرة، بعد تسميته ممثلاً لـ «فتح»، وناطقاً رسمياً باسمها، تحدث ياسر عرفات عن الموضوع ذاته، فقال: «ان المسلمين والمسيحيين يعيشون جنباً الى جنب في البلاد العربية، وأنا اعتقد ان المجال ذاته سيكون أمام اليهود» في فلسطين[٢٨]. هذه الافكار التي ترددت في أوساط «فتح» وعكستها بعض أدبياتها في ابّان التشدد الفلسطيني ضد التسوية، شكّلت الممهدات الاولى التي انتهت بالمنظمة الفلسطينية الأوسع انتشاراً الى جعل المطالبة باقامة دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش العرب واليهود فيها بحقوق متساوية في صلب برنامجها. والواقع، ان رفع هذا المطلب من قبل «فتح» تمّ، بصورة رسمية، في أواخر العام ١٩٦٨ أو في وقت مبكر من العام ١٩٦٩. وفي المؤتمر الدولي لنصرة الشعوب العربية الذي انعقد في القاهرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩، أعلن ممثل «فتح» في المؤتمر ان الحركة الوطنية الفلسطينية تقاتل من أجل اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم، مسلمين ومسيحيين ويهوداً، في مجتمع ديمقراطي تقدمي «ويتمتعون بحقوق متساوية»[٢٩].

ويبدو ان «فتح» بدعوتها الى الدولة الواحدة التي يعيش فيها العرب واليهود، شاءت، وقت طرح هذه الدعوة علناً، ان تتخذ لغة تجعل طروحاتها قريبة من الفهم لدى الاوساط العالمية التي أولتها المنظمة الفلسطينية أهمية خاصة، دون ان تتراجع، الاّ من حيث التسميات، عن هدف تحرير